# متطلبات نجاح مكافحة الفساد والفقر في الجزائر في ظل الحوكمة

د. مهديد فطيمة د. فطيمة حاجي جامعة برج بو عريريج

**الملخص:**

تعتبر قضية الفساد والفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم خاصة في ظل تنامي الأخذ بمبادئ الحوكمة، والجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفساد والفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدتهما وظهور انعكاساتهما السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفساد والفقر يتزايد باستمرار، فقامت بمجموعة من الإصلاحات منذ التسعينيات، ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر عدة سياسات للقضاء على هذه الظواهر، ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في التقليل من هذه الظواهر لكن لم تقضى عليها كليا، نظرا لوجود مجموعة من التحديات التي ما تزال تواجه مكافحة الفساد و الفقر، ومن هنا تصبح الحوكمة ضرورة حتمية القضاء على هاتين الظاهرتين .

**الكلمات المفتاحية:** الجزائر، الحوكمة، الفساد، الفقر، التنمية، الإصلاحات.

**Abstract**

The corruption and poverty of the biggest challenges facing the world today, especially in light of the growing taking the principles of governance, and Algeria did not pay much attention to the fight against corruption and poverty in the beginning of economic reforms, but with the escalation of their unit and the emergence of negative on society, has become a concern to fight corruption and poverty is constantly increasing, so she a series of reforms since the nineties, and with the third millennium solutions adopted Algeria several policies to eliminate these phenomena, and have these reforms have contributed to the reduction of these phenomena but did not eliminate them entirely because of the range of challenges that still face the fight against corruption and poverty.

**مقدمة:**

تُعَد قضية الفساد والفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم؛ لاسيما في ظل تداعيات العولمة من جهة؛ وتغيُّر مفاهيم الفساد والفقر، مما جعل مسألة مواجهة ظاهرة الفساد والفقر من المسؤوليات الأساسية لكل الدول والمؤسسات الخاص منها والعام، الرسمي وغير الرسمي، المحلي والدولي. وذلك من خلال العمل على خلق الظروف المناسبة من أجل تحقيق معدلات عالية ومستدامة للتنمية.

كما أخذت ظاهرة الفساد مكانها المتقدم في مجال الاقتصاد والسياسة، وتعدت طابعها الفردي إلى الطابع الجماعي المنظم، وأصبحت مهنة لها مؤسساتها وخططها وبرامجها، وهيمنت على المصانع والشركات والمؤسسات المالية في بعض الدول.

إن التطور العلمي في مجالات الاتصال والنقل وتقنية المعلومات، فتح الأبواب أمام الفساد لتأخذ طابعها العلمي والعالمي في مختلف أشكالها الاقتصادية والأخلاقية، والفساد بآثاره الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المتنوعة، تجاوزت خسائره المادية والبشرية خسائر الحروب والكوارث الطبيعية ولقد تعددت أسباب حدوث الفساد عند الاقتصاديين فيرون أن تكلفة الفرصة البديلة للدخل تعتبر سببا رئيسيا لحدوث الفساد خاصة عند ذوى الدخول القليلة، العاطلون عن العمل، وغير المتعلمين، ولا يعنى هذا أن الأثرياء والمتعلمين وأصحاب الوظائف لا يرتكبون الفساد حيث أن اغلب جرائم هذه الفئة تتمثل في الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

وتختلف طبيعة الفساد من نظام اقتصادي إلى آخر، ففي النظام الرأسمالي تتمثل الجرائم الاقتصادية في الاحتكار، تهريب الأموال، التهرب من الضرائب، أما في النظام الاشتراكي فتتمثل الجرائم الاقتصادية في الرشوة والاختلاس والسوق السوداء.

وفى الجزائر مرت السياسة الاقتصادية بمرحلتين، المرحلة الأولى اتبعت من خلالها الجزائر النظام الاشتراكي حيث تميز هذا النظام بفكرة العام، ومع عدم استيعاب الأغلبية لفكرة العام ظهرت كثير من أشكال الفساد التي ارتبطت باستباحة المال العام، وبعدما واجه هذا النظام مجموعة من المعوقات وحدوث تغيرات جذرية على الساحة الدولية، جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادي والدخول في اقتصاد السوق،

وبالتالي قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنه لكن مع صعوبة التحول وسوء التطبيق، بدأت مظاهر الفساد الاقتصادي بأشكالها التقليدية والمستحدثة فيء الظهور، بل أصبحت تضر بالاقتصاد القومي، في الوقت نفسه فرضت مشكلة الفقر نفسها بشكل كبير عند هذه المرحلة، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 29 % سنة 2000، بعدما قدرت سنة 1988 بـ 6.2 %. ووصلت نسبة الفقر إلى 12.1 % سنة 2000 مقابل 8.1 % سنة 1988. من هذا المنطلق تظهر لنا الإشكالية في التالي: ***ما هي متطلبات نجاح الجزائر في القضاء على الفساد والفقر في ظل الحوكمة***، ومن خلال الإشكالية الرئيسية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما حجم مشكلة الفساد والفقر في الجزائر؟
- ما هى أسباب الفساد والفقر في الجزائر ؟
- ما الذى يجب على الجزائر أن تفعله من أجل القضاء على الفساد والفقر في ظل الحوكمة؟

**أهمية البحث:**

قد يكون من المهم في أي مجتمع، تشخيص ظاهرة الفساد والفقر بدقة، إذا ما أراد المجتمع التعامل مع هذه الظاهرتين لوضع العلاج المناسب لها وللتخفف منها ومواجهتها، وخاصة في الأجل القصير. ولكن الأهم من ذلك هو تحليل مسببات الفقر والفساد، ودور السياسات المتبعة للقضاء على هذه الظاهرتين في ظل الحوكمة الرشيدة.

**أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على جوانب مشكلة الفقر والفساد وزيادة الوعي والمعرفة بعناصرها المختلفة، وصولاً إلى استخلاص بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد أصحاب القرار على وضع استراتيجيات تحدَ من هذين الظاهرتين في ظل الحوكمة.

**منهجية البحث:**

من أجل الإلمام بجوانب الظاهرة المدروسة استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات و تحليلها، كما خلصنا من خلال التحليل إلى وضع مجموعة من التوصيات ، بحيث تعد هذه الأخيرة بمثابة حلول يجب مراعاتها لتحقيق النهضة التنموية.

**خطة البحث:** لغرض الإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية بحيث:

**أولا:** الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة، الفساد المالي، الفقر .

**ثانيا:** تشخيص الفساد والفقر في الجزائر

***ثالثا:*** *تحديات جهود مكافحة الفساد والفقر في الجزائر في ظل الحوكمة*

## أولا: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة، الفساد المالي، الفقر .

ينبغي التطرق سريعا إلى مفهومي الفقر والفساد وفهم دلالات كل منهما بشكل ينسجم مع توجهات البحث، في كشف أسباب الظاهرتين ووضع الآليات اللازمة لمكافحتهما على الأصعدة كافة، ولعل ابرز المفاهيم المباشرة التي لها علاقة بالموضوع هو مفهوم الحوكمة الذي بات يحضا باهتمام المختصين بالإدارة والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرهم، لما تمثله الحوكمة من ركيزة أساسية في بناء الدولة المتطورة.

### 1.مفاهيم حول الحوكمة:

**أ. تعريف الحوكمة**

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " **هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها** ".[1]

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " **مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين** ".[2]

كما عرفت بانها " نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الإطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، **عرفته الأوساط العلمية على انه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون**[3]

وعرفت على أنها مجموعة من القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة. وبذلك فإنها تعني النظام أي وجود نظم تحكم الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد و تحديد المسؤول والمسؤولية[4].

وهناك من يعرفها بأنها: " **مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين** ".[5] وبمعنى أخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

**ب. أهداف الحوكمة:**

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يمكن منظمات الأعمال بتفعيل أدائها ويسمح بتحقيق الأهداف الأساسية الآتية6:

- تحقيق الشفافية المطلوبة لبقاء الشركات والمؤسسات وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية.
- زيادة الثقة والمصداقية في تعاملات المؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها ومن تم جذب الاستثمارات.
- مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية.

**ج. أثر الحوكمة على نوعية التنمية الاقتصادية:**

لا شك أن حوكمة الشركات تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، ودعم تنافس الشركات بين الأسواق، كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الأموال "التمويل المحلي والعالمي"، و تعزيز نمو الشركة.

**2. مفهوم الفساد:**

**أ. تعريف الفساد في القران الكريم:**

إن الفساد في معناه العام يشمل كل اعتداء على الأنفس والأموال أو الموارد وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[7]، وإذا كان الفساد في مجال الأموال فقط فإنه يندرج تحت مصطلح أكل الأموال بالباطل والتى نهى الله سبحانه وتعالى عنه في قوله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[8] .

ومدلول الفساد في ألفاظ القرآن الكريم مدلول شامل لجميع أنواع الفساد وصوره. وقد جعل الشرع الحنيف المعاصي، كل المعاصي، فساداً في الأرض، فكل المخالفات خروج عن جادة الصلاح، وانحراف عن الطريق المستقيم، سواء كانت هذه المخالفات في مجال السلوك أو مجال الجرائم الجنائية أو الحقوق المدنية أو الحقوق العامة.

**ب. الفساد لغويا:**

ضد الصلاح فإن صلاح المال كما يقول عمر بن الخطاب ﷺ هو: «وإني لا أجد في هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق، ويعطى في الحق، ويمنع من الباطل»[9].

**ج. الفساد اصطلاحاً :**

اختلفت المفاهيم المقررة لمصطلح الفساد، فقد عرفه البعض على أنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة، وقد عرفه البعض كذلك على أنه استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير مشروع، أو منافع شخصية يتعذر

تحقيقها بطريقة مشروعة، أو أنه سلوك غير رسمي وشرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه، ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، كذلك ورد تعريف آخر لمصطلح الفساد على أنه سلوك غير سوى ينطوى على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته، في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة[10]

يتضح من مجمل هذه التعريفات على اختلافها، أن الفساد ظاهرة تقوم على أساس من تحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص، حيث يتم تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادى وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفق الصالح العام .

**د. أشكال الفساد**

يمكن تلخيص أنواع الفساد في الشكل التالي:

**الشكل رقم1: أشكال الفساد**

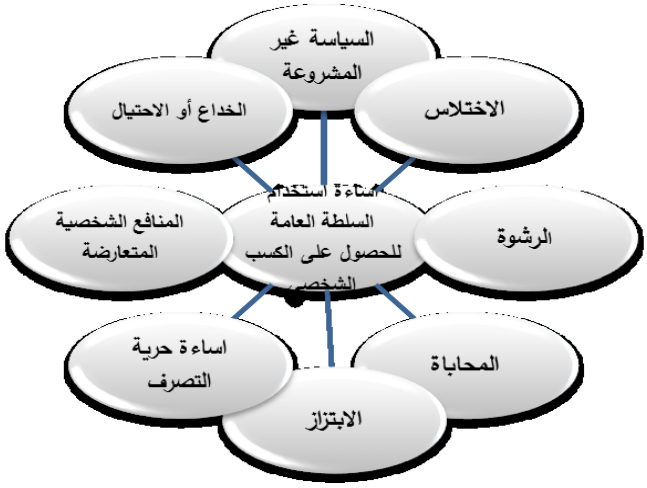


**Sourse : old Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States build Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct,2002,PP**

**هـ. أثر الفساد على الفقر:**

يعمل وجود الفساد على تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ما يترك أثرا معتبرا على الفقر، حيث لا يكون للفقراء أي إمكانية للوصول غير المكلف للخدمات الاجتماعية مثل الصحة و التعليم.

والفساد يقضي على استثمارات البنية التحتية على حساب مشاريع مساعدة الفقراء، واستخدام أساليب تنطوي على اللجوء إلى الاستفادة من المؤسسات الصغيرة للحد من الفقر و محاربته، والأسوء من ذلك أن أنظمة الفساد تفضل اللجوء إلى عقود الحماية بدلا من بناء عيادات و مدارس ريفية، وهي السياسة التي تسيئ توزيع الدخول و تحويل موارد الشركات نحو المدن.

**3. مفهوم الفقر:**

نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل، أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية، أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء[11]، كما يمثل هذا الفقر حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل، أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية[12]، وحدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[13]، كما عُرف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة على أنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية[14].

إذن و وفقا لمنظور الأمم المتحدة يتجاوز مفهوم الفقر الحرمان المادي ليعكس[15]:

– **بعدا اقتصاديا:** يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، والاستهلاك، والتملك، والوصول إلى الغذاء...إلخ

– **بعدا إنسانيا:** عدم تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية، والتغذية، والماء المأمون، والمسكن وهي أساسيات تحسين معيشة الفرد.

– **بعدا سياسيا:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وهدر الحريات الأساسية والإنسانية.

– **بعدا وقائيا:** يتمثل في غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية، والاقتصادية الداخلية والخارجية.

– **بعدا ثقافيا:** يتمثل في عدم قدرة الفرد على المشاركة بصفته محور الجماعة والمجتمع.

**ثانيا: تشخيص الفساد والفقر في الجزائر**

**1. قراءة لمؤشر مدركات الفساد:**

بذلت الدولة جهودا كبيرة في القضاء على ظاهرة الفساد إلا أنها مازالت منتشرة وتأثر على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فهي تؤثر بالسلب على الفقر والفقراء، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي يقيس مؤشر الفساد في الدول، احتلت الجزائر المرتبة 94 من بين 177 دولة شملها التقرير لسنة 2013، ونالت الجزائر 36 نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم سنة 2013 مقارنة بـ 34 نقطة في 2012، وبذلك انتقلت من المرتبة 105 إلى 94، كما أنه وللسنة الـ 11 على التوالي تدرج في قائمة الدول الأكثر فسادا، فيما تحتل المرتبة العاشرة من مجموع 18 دولة عربية شملها التقرير، والمرتبة 24 من بين 54 دولة أفريقية[16].

هذا الترتيب جاء كمحصلة لمجموعة من التحقيقات الأخرى أين احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب خصوصا حول مؤشرات التنافسية، مناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وتكنولوجيات الاتصال منها الولوج إلى الانترنت.، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر.

**الجدول رقم 1: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2015/2003**

| سنة الدراسة | ترتيب حسب عدد الدول | نقاط المؤشر |
|---|---|---|
| 2003 | 133/88 | 2.6 |
| 2004 | 146/97 | 2.7 |
| 2005 | 158/97 | 2.8 |
| 2006 | 163/84 | 3.1 |
| 2007 | 180/99 | 3 |
| 2008 | 180/92 | 3.2 |
| 2009 | 180/111 | 2.8 |
| 2010 | 178/105 | 2.9 |
| 2011 | 183/112 | 2.9 |
| 2012 | 176/105 | 3.4 |
| 2013 | 177/94 | 3.6 |
| 2014 | 177/100 | 3.6 |
| 2015 | 167/88 | 3.6 |

**المصدر** :من إعداد الباحث بناء على تقارير منظمة الشفافية الدولية 2016/2003

من خلال القراءة الأولية لهذه المؤشرات نلاحظ أن الجزائر لم تحصل على علامة أكثر من 5 في مؤشر مدركات الفساد وهو ما جعلها تصنف ضمن الدول التي يشكل فيها الفساد خلال الفترة 2016/2003 مشكلة خطيرة على التنمية وجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية في هذا المؤشر التي حققتها دول الشرق الأوس وشمال إفريقيا بما فيها الجزائر إلى الافتقار للشفافية، وانعدام الأمن وكذا الثروة النفطية التي تتمتع بها بع هذه الدول مما يفتح أبواب الفساد خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

ومن خلال الجدول نلاحظ تحسن في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2006انتقل المؤشر من 2,6 نقطة سنة 2003 إلى 3,2نقطة سنة 2006 ، وربما يعود هذا التحسن في المؤشر إلى أنه في شهر فيفري من سنة 2006 أصدرت الجزائر القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته، كما قامت بالتصديق في شهر جوان من نفس السنة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد، وهو ما يعزز نية الدولة ورغبتها في القضاء على الفساد، ورغم هذا التحسن تبقى قيمة المؤشر ضعيفة في الجزائر خلال هذه السنة إذا ما قورنت ببقية الدول العربية.

أما فيما يتعلق بالدرجة المتدنية التي عرفتها سنة 2003 و 2004 فقد ترجع أسبابها إلى استمرار تفشي الفساد في الإدارات العمومية وبع القطاعات الحكومية كالقطاع المصرفي ومصالح الضرائب والجمارك وقطاع الصحة وغيرها، فقد عرفت هذه السنوات قضايا فساد من العيار الثقيل على غرار ما عرف بفضيحة القرن سنة2003 ، وهي فضيحة بنك الخليفة، إلى جانب الفساد الذي ظهر في قطاع البناء والسكن بعد زلزال بومرداس 2003 وقضية البنك التجاري والصناعي وغيرها.

وقد تراجع المؤشر قليلا سنة 2007 حيث سجل 02 درجات فق، ليسجل أعلى قيمة له سنة 2008 قدرت بر 3,2نقطة، وقد رتبت الجزائر في المرتبة 91 من أصل 180 دولة أي أنها تحسنت في ترتيب الدول بر 01 درجات عن سنة2007 ، ورغم هذا تبقى بعيدة عن المستويات الجيدة حتى مقارنة مع بع الدول العربية كقطر والبحرين وعمان والأردن والتي سجلت درجات أكثر من 01 خلال هذه السنة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تحقيق نتائج ايجابية من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وبقائه ينخر في اقتصاد الجزائر خاصة في ظل تحسن أسعار النفط وانطلاق مشاريع تنموية كبيرة رصدت لها مبالغ ضخمة كبرنامج الإنعاش وبرنامج التكميلي الاقتصادي ) ما فتح شهية الفاسدين لمزيد من الاختلاسات، أضف إلى ذلك أنه لم يتم تفعيل حتى بع المواد التي جاءت في قانون مكافحة الفساد كتعيين اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

واستمر المؤشر في الانخفاض بعد سنة 2008 حيث سجل سنة 2009 و 2010 على التوالي 2,8 و 2,9 وبقي عند نفس النقطة سنة 2011حيث صنفت الجزائر في المرتبة 112 من بين 183دولة شملها المؤشر، وهو ما يؤكد عدم وجود تحسن في الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعود الأسباب في استمرار تراجع المؤشر إلى ما عرفته الجزائر من فضائح للفساد على غرار فضيحة الطريق السيار شرق غر، وفضيحة سوناطراك، والتهرب الجبائي لشركة اورسكوم تيليكوم.. ووضعت منظمة شفافية عالمية "ترانسباري أنترناشيونال"، الجزائر سنة2012 في المرتبة ال 105 من حيث مدركات الفساد السنوي، من مجموع 176 دولة، ما يؤكد جدية الخطر الذي تواجهه البلاد بسبب هذه الآفة، التي لم تستطع الترسانة القانونية التي تتوفر عليها البلاد في الحد من هذه الظاهرة.

واحتلت الجزائر المرتبة 94 من بين 177 دولة شملها التقرير لسنة 2013. ونالت 36نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم في 2013 مقارنة ب 34 نقطة في 2012، وبذلك انتقلت من المرتبة 105 إلى 94، وهذا الترتيب جاء كمحصلة لمجموعة من التحقيقات الأخرى أين احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب خصوصا حول مؤشرات التنافسية، مناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وتكنولوجيات الإتصال منها الولوج إلى الأنترنت.

كما يعد نتيجة ليس فقط لغياب الإرادة السياسية لمحاربة الفساد، وإنما الأخطر من ذلك يعد الفساد أداة من أدواة السلطة مثلما تدل عليه القضايا الدولية التي تورطت فيها على غرار فضيحة "أس أن سي" لافالان وفضيحة الطريق السيار ومجمع "إيني" الإيطالي.

وفي سنة 2014 تراجعت الجزائر 6 مراتب لتحتل المركز 100 في مؤشر مدركات الفساد، وجاءت الجزائر وراء العديد من الدول العربية على غرار الإمارات 25 وقطر 26 والبحرين والأردن والسعودية 55وعمان 65 والكويت 67 وتونس 79 والمغرب 80 ومصر 90.

وتقدمت الجزائر في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم إلى المرتبة ال88 لعام 2015، بعد كانت في المرتبة 100 في سنة 2014 والمرتبة ال 94 في سنة 2003، [17]

**عموما نجد أن أسباب الفساد في الجزائر تتمثل في الآتي:**

–تمتع المسئولين الحكوميين ( العموميين ) بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات ( القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات و استثناءات.

– إن الدافع وراء سلوك المسئولين الحكوميين الفاسد هو الحصول على ريع مادي، ويساعدهم على تحقيق هذا الكسب غير القانوني التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها الحكومة، ومن الأمثلة على ذلك قيود التجارة الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قائمة المسموح والممنوع استيراده،..

–يتفشى الفساد في الجزائر بسبب مرحلة الانتقال التي مرت بها ، وذلك لأن الظروف مهيأة لذلك، فالحافز على اكتساب الدخل قوي للغاية، ويتفاقم بفعل الفقر ومرتبات الموظفين المنخفضة والمتناقصة، وعلاوة على ذلك فإن المخاطر من كافة الأنواع ( المرض، الإصابات، البطالة ).

–احتفاظ الدولة بثروة هائلة، منشآت وممتلكات وموارد طبيعية، وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال، حتى ولو كانت خاصة، مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية، وفرصاً كثيرة لالتماس الرشوة، ونطاقاً واسعاً لنهب الثروات العامة.

–ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته الجزائر إلى غياب قوة الموازنة المهمة في هذه المجتمع الجزائري، مما ساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نموه.

–انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغري بالفساد، والذي يمثل الحافز الرئيسي في الجزائر للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في مؤسسات الدولة المختلفة، والجدول التالي يبين لنا حجم الدخول في الجزائر.

**الجدول 1: تطور الأجر الوطني الأدنى في الجزائر للفترة 1991–2012**

**الوحدة: دج**

| السنة | 1991 | 1992 | 1994 | 1997 | 1998/01 | 1998/12 | 2001 | 2004 | 2007 | 2010 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأجر | 1500 | 2000 | 4000 | 4800 | 5400 | 6000 | 8000 | 10000 | 12000 | 15000 | 18000 |

**Source**: Masse salaire: / www.ons.dz / Masse- salaire pdf, mise a jours: 13/12/2013

عرف الأجر الوطني الأدنى ارتفاعا من 1500دج سنة 1991إلى 12000 دج سنة 2007، حيث تضاعف بـ 12 مرة خلال هذه الفترة، كما ارتفع إلى 18000 دج سنة 2012، لكن هذه الزيادة تبقى ضعيفة عن تلبية الحاجات الأساسية للفرد الجزائري.

– انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبة المنصوص عليها في القانون الجزائري لا تشكل رادعاً عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، ناهيك عن أن ضعف الإشراف الحكومي بعيداً عن المركز، وإضفاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية، والفضائح المالية، كل ذلك أدي إلى تقويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء، فمن الصعب معاقبة شخص ما على سوء التصرف إذا كان هناك تصور عام بأن الأشخاص الآخرين، بما في ذلك كبار المسؤولين يفعلون نفس الشيء ولا يتعرضون للمساءلة والخضوع للمحاكمة، مما يعني انتشار أوسع وفترة انتعاش أطول للفساد.

**2 . واقع الفقر في الجزائر:**

عند التطرق إلى الأرقام الخاصة بالفقر في الجزائر فإنه يسجل اختلافا وتباينا كبيرين بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية، عن تلك المتداولة لدى الهيئات الوطنية فيما بينها، نتيجة لاختلاف الأسس والقواعد والمناهج المنتهجة لقياس الظاهرة، أو حتى الاختلاف في الأهداف المرجوة من هذه القياسات، وهذا ما يصعب من عملية المقارنة بين النتائج المحصل عليها، وبذكر الأرقام والنتائج فإن آخر دراسة تم إجراءها في الجزائر تتوقف عند الدراسة التي أجراها المركز الوطني للدراسات والتحاليل لأجل السكان والتنمية حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية" LSMS **2005** "، اعتمدت الدراسة على القياس النسبي لتحديد عتبة الفقر، انطلاقا من معامل الميزانية الغذائية، وهو مؤشر يمثل الحصة المخصصة من الميزانية للتغذية وقد حددت بـ **50** % من وسيط النفقات.

**أ. تطور الفقر البشري في الجزائر (TPH)**: لا يشمل مفهوم الفقر في العالم فقط على مستوى دخل الفرد المقدر بدولار واحد في اليوم، أو دولارين في اليوم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية[18]، ولقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية **2011** لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة **96** من بين **187** دولة، بمعدل تنمية بشرية **0.554**[19]، بعدما كانت تحتل المرتبة **108** سنة **2002** بمعدل **0.704**[20]، حيث كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة.

وبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية إلا أن الجزائر احتلت المرتبة **51** حسب مؤشر الفقر البشري سنة **2012**، فيما احتلت تونس والأردن المرتبة **45** و**11** على الترتيب[21]، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم3: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995- 2012**

| السنوات | 1995 | 1998 | 2000 | 2004 | 2005 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري | 25.23 | | 22.98 | 18.5 | 16.6 | 18.23 | 17.16 | 15.41 | 14.72 | 13.69 |
| النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين | 12.13 | 8.58 | 7.84 | 6.39 | 6.39 | 5.83 | 5.71 | 6.5 | 6.3 | 6.10 |
| النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق | - | - | 32.80 | 20.00 | 23.70 | 26.16 | 24.60 | 22.00 | 21 | 19.5 |
| النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب | 2.00 | 16.93 | 1.10 | 5.50 | 5.00 | 5.00 | 5.00 | 5.00 | 5.00 | 5.00 |
| النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات | 13.00 | | 6.00 | 3.50 | 3.50 | 3.70 | 3.70 | 3.1 | 3.1 | 3.1 |

**المصدر**: تقارير مختلفة من CNES( 1995-1999-2000-2004-2012 ).

انخفض مؤشر الفقر البشري من **25.23%** سنة **1995** إلى **16.60%** سنة **2011**، ذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من **12.13%** سنة **1995** إلى **6.39%** سنة **2005**، وهذا التحسن يرجع إلى تحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والتقدم الطبي، والدور الفعال لبرامج الوقاية لمكافحة الأمراض، كما قد يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الأطفال، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة.
- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة **15** سنة فما فوق من **33.40%** سنة **1999** إلى **23.70%** سنة **2005**، وهذا يرجع إلى نشاط برامج محو الأمية.
- انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب من **22.00%** سنة **1995** إلى **5.00%** سنة **2005**، وذلك راجع لتحسن ظروف السكن حيث أن أكثر من **78.2%** من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب[22]، كما أن **71.2%** من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة التطهير.
- انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من **13.00%** سنة **1995** إلى **3.5 %** سنة **2005**، وذلك راجع إلى تحسن ظروف متابعة الحمل والولادة وتلقي **88%** من الأطفال بعد الولادة التلقيحات المبكرة والمجانية.

بالرغم من النتائج المحققة إلا أن هناك مازلت نسبة معتبرة من الفقر البشري في الجزائر.

**ب. تطور الفقر النقدي:**

معدل الفقر المدقع في الجزائر بلغ عام **1988** نسبة **% 3.6** ، وباستخدام خط الفقر الأدني خط الفقر العام "**SPG**" يتضح لنا أن نسبة الفقر بلغت سنة 1988 حوالي **8.1 %** بمجموع **1885000** فقير، وترجع هذه النسب إلى الأزمة الاقتصادية لسنة **1986** ومانجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، وانخفاض في الدخل الوطني والدخل الفردي وازدياد معدل البطالة. لكن هذه النسب ارتفعت

بشكل كبير سنة **1995** لتصل إلى **5.7 %** بالنسبة للفقر المدقع، وإلى **14.1 %** بالنسبة إلى خط الفقر العام ، وذلك راجع لأن سنة **1995** هي سنة بداية تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، والتي نجم عنها آثار اقتصادية واجتماعية خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة، التي أدت إلى تسريح الآلاف من العمال، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على بعض المنتجات الاستهلاكية وتجميد الأجور، وضبط الدولة النفقات الخاصة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية ...الخ.

وفي سنة **2000** انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل النسبة إلى **3.1 %** ، ووصلت نسبة خط الفقر العام **12.1 %** بمجموع **3719000** فقير، وذلك راجع لتحسن المؤشرات الاقتصادية للجزائر من نمو الناتج الوطني، والذي انعكس على الدخل الفردي، بالإضافة إلى إتباع الحكومة ابتداءا من بداية الألفية العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لخفض معدلات الفقر، هذه الإجراءات أدت إلى اتجاه معدلات الفقر في الجزائر إلى الانخفاض، إلا أنها بقيت موجودة في أوساط الشعب الجزائري، والشكل التالي يوضح نسب الفقر في الجزائر.

الشكل 2: **تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2005**

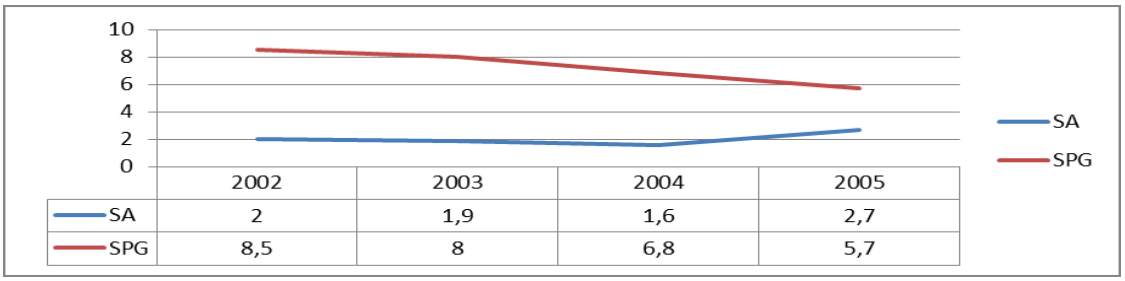


| | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|
| SA | 2 | 1,9 | 1,6 | 2,7 |
| SPG | 8,5 | 8 | 6,8 | 5,7 |

**Source**: CNES, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007.

عرف معدل الفقر باستخدام خط الفقر العام **SPG** انخفاضا خلال من**8.5 %** سنة **2002** إلى **5.7%** سنة **2005**، وباستخدام خط الفقر الغذائي **SA** نجد أن خط الفقر المدقع انخفض من **2.0 %** سنة **2002** إلى **2.7 %** عام **2005** وذلك راجع إلى:

- استمرار ارتفاع أسعار البترول، وإلى جهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للفترة (**2001-2005**)، والتي كانت تهدف لمساعدة الفقراء، من خلال القرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة.
- تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي **2000-2004** والذي وجه نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، حيث خصص حوالي **38.8%** من مبلغ هذا البرنامج لدعم التنمية. وهذا بدوره ساهم في تخفيض معدلات الفقر، لكن لم يقضي عليها نهائيا.

### ج. تطور الفقر النقدي بعد 2005

إن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وهذا الانخفاض لوحظ سنة 2001 وسنة 2005 وتأكد خلال سنة 2011، والشكل التالي يوضح معدلات الفقر خلال هذه الفترة.

الشكل 3: **معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2005-2012**

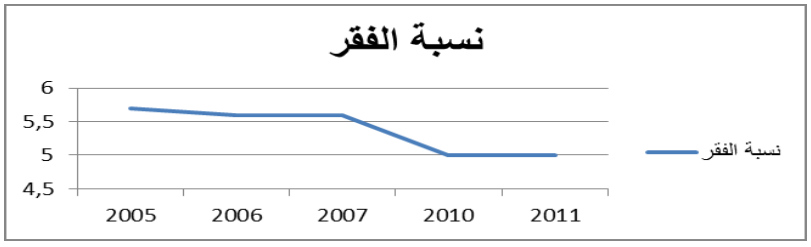


**المصدر**: البيانات من 2010-2011 تم أخذها من الاجتماعات التقييمية لرئيس الجمهورية مع وزير التضامن.

***د.أسباب الفقر في الجزائر:***

لا شك أن هناك جملة من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم أي مشكلة، وبذلك فإن دراسة أي مشكلة سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، تستلزم الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تفاقم هذه المشكلة، وبالتأكيد فإن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب، والتي تتفاعل فيما بينها مع مرور الوقت لتشكل آلية متجددة ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر، من هنا نرى أهمية الوقوف على أسباب الفقر في الجزائر، والتى تتمثل في الآتي:

***حجم الأسرة:** إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة **27.9** %، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة **16.70** %، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي بـ **14.52** %، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى **10.76** %، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها **58** %، في حين تقسم نسبة **41** % من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة[23].

* **التضخم**: يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من **17**%.

* **برامج التصحيح الهيكلي**: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب **500.000** عامل سنة **1995** ، وغلق أكثر من **503** مؤسسة تضم **96000** عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر[24].

إن تراجع دور الدولة وما أنجر عنه قد ساهم في تدهور مستوى معيشة السكان، فإلغاء التدعيمات الغذائية (على سبيل المثال فقط ) قد أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بنسبة (**5/1**)، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر حرمانا.

* **الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات**:عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر**1988**، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.

* **الفساد والبيروقراطية:** تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة **2010** (CPI) الجزائر في المركز **105** من أصل **178** دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسنًا نسبيًا بإحرازها **2.9** على **10** بالمقارنة مع **2.8** والمركز **111** سنة **2009**، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادًا في العالم[25]

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام[26]

عموما نجد أن هناك نسبة كبيرة من الفقر في الجزائر اليوم، رغم كل الإجراءات والسياسات المتبعة للقضاء على ظاهرة الفقر والفساد، ويرجع ذلك إلى الآتي:

***ثالثا: تحديات جهود مكافحة الفساد والفقر في الجزائر في ظل الحوكمة***

**أ–عدم وضوح معالم وأسس الرؤية عند صناع القرار في الجزائر:**

إن عالم الإنسان هو عالم الصيرورة بقدر ما هو عالم الإمكان المفتوح على المفاجئ واللامتوقع، ولأن الرؤية هي صنع الإمكان فهي سيف ذو حدين به نولد الجهل والفساد والفقر، أو بالعكس ننتج الثروة ونصنع القوة، وهذا كله يتوقف على طريقتنا في بناء رؤيتنا والتعامل مع الوقائع والأحداث[27]، وهذا ما افتقده صانع القرار السياسي في الجزائر بداية من مرحلة السبعينيات التي لم تستحدث لنفسها رؤية واضحة المعالم، وكانت النقيض لما قبلها ولم تدرك الوقائع التي تكون نتيجة لما سبق وسببا لما سيأتي، لقد حاولت هذه المرحلة استحداث لنفسها أسسا للقضاء على ظاهرة الفساد والفقر، من غير الاكتراث بما سبقها من محاولات سابقة ضمن سيرورة واحدة، فاعتمدت على المواثيق الوطنية والمخططات الثقيلة، أما في مرحلة الثمانينيات حاولت بناء رؤية جديدة تكون بديلا لما سبقها، دون الاعتماد على الأسس الفكرية التي أعدت منتصف السبعينيات، فكانت هذه الرؤية محاولة للتغيير افتقرت إلى البعد المستقبلي وأثبتت محدوديتها( إعادة الهيكلة، الانفتاح الاقتصادي)، وفي التسعينيات حاول صانع القرار السياسي بناء رؤية وانتهج سياسة تقوم على تحقيق الأهداف المحددة في الزمن والمكان أي أولوية النتائج الفورية، حقق هذا الأسلوب بعض النتائج في محاولة للقضاء على ظاهرة الفساد والفقر، إلا أنه لا يمكن تسميتها بالنتائج الإستراتيجية، وبما أن الرؤية هي صناعة الإمكان فإنه لا رؤية من غير إبداع، وبهذا المعنى فالرؤية هي أساس الذات وصناعة الحياة عبر خلق الوقائع، وإنتاج الحقائق في المجال الاقتصادي، والعمل على تفكيك آليات عجزنا وخلق موارد وفرص واختراع وسائل تسهم في تغيير الواقع والقضاء على الفقر، ومثال دولة كانت على الهامش من حيث علاقتها بالثروة والتنمية لكن هذا الهامش ليس قدرا لا خلاص منه، للمسألة وجه آخر مفادها أن الهامش طاقة معطلة لم تستخدم أو ثروة ضائعة لم تستغل[28]، مما يعني أنه بإمكان الجزائر الخروج من الهامشية والقصور إذا أحسن صانع القرار تشغيل عقله، باستخدام الوسائل المتاحة في أيدينا للوصول إلى وسائل ليست في أيدينا[29]، وهذا ما فعلته ماليزيا التي كانت على هامش الهامش فإذا بها تصنع معجزتها، إن الإفادة بهذا النموذج لا على سبيل التقليد بل على سبيل الدرس والتحليل من أجل بناء رؤية لنتخلص من مشكلة الفساد والفقر.

إن المرحلة التي نمر بها تحتاج بناء رؤية تخرج البلاد من دائرة الفقر والفساد ونتمكن من خلالها التحرك وفق طموحات، أما إذا خانتنا الرؤية فان كل الموارد والإمكانات تحقق أهدافا ثانوية لا تصنع القوة والقدرة، التي تمكن البلاد من القضاء على هذه الظواهر، ولكي يملك صانع القرار هذه الرؤية ويتجاوز بها الإمكانيات المتاحة، ينبغي تحديد دقيق لكل من مفهوم الفقر والفساد، وأي فقر نريد التخلص منه، وعندما نضبط الرؤية نحدد الهدف الرئيسي ثم الفرعي.

**ب- الدور المحدود الذي يلعبه المجتمع المدني في القضاء على الفساد والفقر:**

إن محاربة ظاهرة الفساد والفقر تؤكد وجود فاعلين آخرين إلى جانب الحكومة سواء فيما يتعلق بمنع أو تنفيذ السياسة العامة، حيث يمكن الاستفادة من نقاط القوة الموجودة في كل من القطاعين، فالحكومة تقدم خدمات وتشرع قوانين وتوفر فرص متساوية لمواطنيها، ومؤسسات المجتمع المدني تقدم الخدمات للجماعات المختلفة مع مراعاة البعد الإنساني وتعزيز الانسجام[30]، إلا أن الواقع يؤكد أن المجتمع المدني في الجزائر لم يلعب الدور المنوط به في محاربة ظاهرة الفساد والفقر، حيث كان يفتقر للكفاءة والفعالية، فغالبية الخدمات التي يقدمها مازالت متواضعة ذات نفع محدود، تفتقد إلى آليات عمل جديدة تحقق الأهداف للحكومة، ففي ظل الأحادية كان هدفها تعبئة الجماهير لتأييد سياسة الدولة دون العمل على المشاركة في صنع السياسة العامة، وبعد التعددية والانتقال إلى مرحلة جديدة كان من المفروض أن تكون حصيلة المجتمع المدني في الميدان السياسي إقامة الدولة الحديثة، وفي المجال الاقتصادي تحقيق النمو وتحقيق الرفاهية[31]للقضاء على الفساد و الفقر، فحصل العكس ولم تكن فعالة لتأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، الأمر الذي يقتضى التركيز على هذه المؤسسات بصورة تضمن الوصول إلى أهم هدف وهو القضاء على الفقر والفساد، وتكفل للفقراء مستوى من العيش الكريم، وإتاحة الفرص للطاقات البشرية وبناء نظام فعال للتقليل من هذه الظواهر أولا، ثم القضاء عليها ثانيا، مع بذل الجهود لتطوير علاقة الحكومة مع المجتمع المدني وعلاقة المجتمع المدني مع المواطن.

إن أي مجتمع مدني فعال لابد أن يختصر خطوات إجراءات العمل، وتقليص البيروقراطية إلى أدنى حد ممكن، فضلا عن زيادة فعالية مواقعها مع تهيئة مجموعة من المتطلبات وعناصر أهمها:

- توفير الخبرة know-how من الموارد البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع ظاهرة الفساد والفقر.

- تمكين المواطنين من الوصول إلى هذه الجمعيات بسهولة ويسر.
- البحث عن شراكات خلاقة لأن العمل مع جهات أخرى، يمكن أن يساعد في التخلص من الفساد والفقر.
- التدرج في القضاء على ظاهرة الفساد والفقر بحيث يمكن أن يبدأ بمشروع صغير حسب الإمكانات المتاحة.

**ج- القضاء على الفساد:**

وللقضاء على هذه الظاهرة ينبغي معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدّي إلى تفشّيها داخل المجتمع، وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهرها، ما يعني تبنّي سياسة عامة استباقية وعدم الاكتفاء بسياسة عامة وقائية، تكون علمية وواقعية، فاعلة في جوانبها السّياسية، الإدارية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، يشارك فيها الجميع، بدءًا من السلطات السّياسية التي عليها أن تضمن استقلالية القضاء وتضع الآليات التشريعية اللّازمة مع الحرص على تنفيذها، إلى المضي في تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، إلى بعث ثقافة معزّزة لقيم النزاهة بين كافة أفراد المجتمع، بالإضافة على عمل الآتي

* رفع أجور العاملين في الأجهزة التي تتعامل مع أصحاب الأعمال .

* تبسيط وتسهيل الإجراءات ووضع تفسير واحد للقانون لا يعتمد على تنفيذ الموظف والإقلال من كلمة "يجوز" في القوانين والتي تعطى للموظف حق التنفيذ أو عدمه.

*الشفافية في إجراءات الشراء للحكومة وتطبيق مبدأ تكافئ الفرص بين الجميع .

* الرقابة الحازمة على جميع الموظفين مقدمي الخدمات .

* تطبيق القوانين على الموظفين الكبار والصغار على حدا سواء مما يؤخر عنصر الردع للمجتمع.

**د- الدور المحدود للقطاع الخاص في مكافحة الفساد والفقر:**

عرف Holmer المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا التزام على منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الفساد، القضاء على الفقر، وتحسين الخدمة، وتوفير احتياجاته من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم، وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية "[32]، كما أن هناك تعريفا شائعا يستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تعهد من القطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم، مؤكدين على أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تصنع العلاقة بين العامل والمستهلك والمجتمع عموما، وبين القطاع الخاص في موقع تحكمه تبادل المصالح والمنافع.

إن منظمات الأعمال في الجزائر لم ترقى إلى مستوى المسؤولية المرجوة منها، ولم تسهم في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصادي والحد من ظاهرة الفساد والفقر، وذلك لعدم تبنيها مشاريع إنمائية تساعد على تنمية المجتمع، في ظل تبني الكثير من المنظمات في الدول المتقدمة فكرة المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها، واعتبارها ضرورة حتمية لا بد منها في عصر تتسارع فيه الخطى، ويرجع تأخر تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف القطاع الخاص في الجزائر، إلى عدة عوامل لعل من أهمها :

- حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، بجانب أن الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص نمت وتطورت على ضعف القطاع العمومي.
- عدم تبلور فكرة المسؤولية الاجتماعية كمفهوم لدى مسؤولي الشركات بالقطاع الخاص، فضلا عن ضعف دور وسائل الإعلام في التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والدفع نحو تعميقها وترسيخها في ممارسات قطاع الأعمال.
- ضعف دور المجتمع المدني، وخاصة جمعيات حماية المستهلك والاتحادات المهنية في الدفع نحو تبني وتفعيل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص.

ومن أجل تفعيل وتعميق ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات من طرف شركات القطاع الخاص في الجزائر، وجب تبني ما يلي :

– ضرورة منح تحفيزات من أجل تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف القطاع الخاص، كالتحفيزات الضريبية ومنح الأولوية في الصفقات بالنسبة للشركات التي تلتزم بتنفيذ برامج تنمية المجتمع.

– ضرورة تطوير دور الجمعيات والمجتمع المدني كشريك في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

– تحديث البرامج والمناهج الدراسية في الجامعات، لتستوعب المفاهيم الجديدة في تسيير منظمات الأعمال، على غرار الحوكمة وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، وغيرها من المفاهيم الجديدة، التي أدخلت في فلسفة وفكر التسيير الحديث خاصة بعد الاختلالات التي عرفها الاقتصاد العالمي.

من هنا نجد أن مكافحة الفساد والفقر هو عملية مركبة، يجب أن يتشارك جميع القوى الرسمية وغير رسمية للقضاء عليها، لأن محاربة هذه الظواهر لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها وإنما مسؤولية المسؤول الرسمي، ورجال المال، والعلماء أي مسؤولية الجميع.

**هـ– الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات:**

بالرغم من ضخامة وتنوع المنجزات الاقتصادية التي تم انجازها خلال الخمسين سنة الماضية، وبالرغم من أهمية المكتسبات التي تم تحقيقها خلال نفس المدة، إلا أن الاقتصاد الوطني مازال مرتبطا بصفة تكاد تكون شبه كلية على قطاع المحروقات، ولا تزال مختلف نفقات الدولة تعتمد بدرجة أولى على مداخيل البترول، ومعظم صادراتها تتشكل من البترول والغاز، كما نجد أنه إلى غاية يومنا هذا ميزانية الدولة السنوية مرتبطة بشكل وثيق مع ما يعرف بسعر البرميل.

واعتمادها بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات فقط، هذا يجعلها ليست في منأى عن مختلف الهزات والأزمات المالية العالمية، في ظل عدم وجود صادرات حقيقية من خارج قطاع المحروقات، وخاصة أن كل المؤشرات والمعطيات تشير بأن الجزائر ستواجه خلال العشرية المقبلة تحديات صعبة، إن هي لم تتمكن من خلق موارد جديدة وإيجاد بدائل للنفط، وسيكون تأثير هذه التحديات واضحا على مختلف القطاعات الحيوية، كالتعليم والبناء والصحة وغيرها، بل سيمتد تأثيرها حتى إلى المساس بحالة الاستقرار الأمني للبلاد.

وبالتالي فإن نجاح الجزائر بالتقليل من الاعتماد على النفط لن يتحقق إلا بالتالي:

– ضرورة اختيار التوقيت المناسب لعملية التحول من اقتصاد مرتبط بقطاع المحروقات إلى اقتصاد منتج ومتفتح على عدة قطاعات، فمن غير المعقول الانتظار حتى الانهيار التام لأسعار البترول لبدء هذه العملية، لأن في هذه الحالة ستكون أولية السلطات المختصة هي ضمان نفقات التسيير، وضمان نفقات استيراد بعض السلع التي لا يمكن الاستغناء عنها، وسيصبح عندئذ مجرد التفكير في وضع برامج اقتصادية من أجل خلق موارد جديدة، من خارج قطاعات المحروقات صعب التحقيق. وبالتالي فإن الفرصة لازالت موالية لذلك، خاصة وأن أسعار البترول ستظل في مستويات مقبولة لأربع أو خمس سنوات أخرى، وهي مدة كافية للتحرر بصفة نهائية من تبعية الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات[33].

– زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية.

– الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلا مناسبا لامتصاص البطالة، ليس فقط في الميدان الفلاحي، ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية، وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولاتي.

**الخاتمة:**

لقد بذلت الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة، جهودا كبيرة كان لها موضعا اجتماعيا لا يمكن إخفاءه تمثل في حجم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية غير أن حجم الإشكالات التي يعاني منها المجتمع الجزائري بحاجة إلى المزيد من هذه الإصلاحات من أجل القضاء على الفساد، و تخفيض معدلات الفقر.

وفي الأخير يمكن القول أن محاربة ظاهرة الفساد والفقر تحتاج إلى عدة فكرية من مفرداتها القدرة على الابتكار، الإبداع، الإنتاج، تغيير القناعات، وتحويل الأفكار إلى أعمال مفيدة.

**التوصيات:**

من أجل تحسين الحوكمة والقضاء على الفساد والفقر في الجزائر يجب أن يعتمد الآتي:

* **اقتصاديا:** يجب رفع القيود، تبسيط الضرائب، توجيه و تشكيل النفقات العامة، مع العمل على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والانضباط المالي و الضريبي.

***سياسيا:** يجب أن يكون هناك التزام وإرادة من قبل القادة والمسؤولين، مع العمل بقيام إصلاحات برلمانية من أجل محاربة مجموعات المصالح و فساد الدولة.

* **المراقبة المالية:** يجب إصلاح إجراءات التحصيل والمناقصات ، مع العمل على ضرورة التسيير المالي على أساس مراجعة الحسابات، وأن يكون تسيير المؤسسات القائم على أساس أخلاقي .

* **تفعيل دور المجتمع المدني:** من خلال السماح بمشاركة المجتمع المدني في القضاء على الفساد والفقر في الجزائر، وأن تكون هناك متابعة نشاطات البرلمان، مع تطوير التحالفات و العمل الجماعي، مع مشاركة المجتمعات المحلية و النساء.

***المجال القانوني والتشريعي:** من خلال العمل على زيادة استقلالية السلطة التشريعية، مع تعيين القضاة المحليين في الوظائف المستحقة، مع ضرورة إمكانية الطعن لدى المنظمات غير الحكومية، وتطبيق القانون في القضايا الكبيرة المرفوعة على الرشوة.

**الهوامش والمراجع:**


Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate 1- Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented 2- to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

3- سندس سعدي حسين: أثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي (بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية)، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2006، ص5

4- جمال حلاوة، نداء دار طه، واقع الحوكمة في التعليم الجامعي، جامعة القدس و معهد التنمية المستدامة و دائرة العلوم التنموية، فلسطين، ص2، نشر المقال في 20 جوان 2011، من موقع: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68218/posts/280886

5-البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003.

6- عبد المجيد الصالحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، طرابلس، 27-28 أفريل 2010، ص6.

7- الآية 205 من سورة البقرة

8- الآية 188 من سورة البقرة

9- الخراج لأبي يوسف ، دار المعرفة بيروت ص117

10 - حسنين المحمدى بوادى، الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2008 ، ص 13 .

11- بدر صالح عبيدة مُحَمَّد، "النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996، ص 53.

12-Sarah Marniesse(1999), Note sur les différentes approches de la pauvreté: division de la macro économie, Département des politiques et études, L Agence Française de développement, France, P1.

13- البنك الدولي، الفقر، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1990، ص 41.

14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دليل مؤشرات التنمية البشرية**، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الأمم المتحدة، بيروت، 2001، ص 83.

15- World bank (1998) , Annual world bank: conference on development Economics, 1995. Edited by M Bruno and B Pleskovie , London, P 25.

[1] World Development Indicators,2013:CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating (1=low to6=high), http://search.worldbank.org/all ?qterm =raport %20 of% 20 corruption

17-World Development Indicators,:2016 CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector , http://search.worldbank.org/all ?qterm =raport %20 of% 20 corruption %20

18-PNUD , Rapport Mondial sur le développement human, 1990-2006.

19-Idem.

20- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2007-2008 نيويورك، 2008، ص 228.

21- وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر،.2008

22- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2007.

23 - تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر، 2005.

24-Abdelmajid Bouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, Algérie, ENAG, P 85.

25- World Development Indicators, 2011, CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating ,http://search.worldbank.org/all?qterm=raport%20of%20corruption%202011.

26- سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، "مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 يناير 2007، WWW.ULUM.NL بتصرف.

27- على حرب، تواطؤ الأضداد: الآلهة الجدد وخراب العالم، (منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008)، ص 158.

28- مرجع نفسه، ص 159

29- مالك بن نبي، مشكلات الحضارات، (مجالس دمشق، دار الفكر، دمشق، 2005)، ص 50.

30- محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005، ص 375

31- احمد واعظي، ترجمة حيدر حب الله، **المجتمع الديني والمدني**، (سلسلة المعارف الفكرية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان،2001)، ص 55.

32- الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية لإدارة الأعمال**، (دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر،2007)، ص15.

33- سليم وشتاتي، خمسون سنة بعد الاستقلال.. اقتصاد الجزائر بين البترول و... الحاويات، بوابة الصحافة الجزائرية، 2013/02/11 على الموقع: http://www.z-dz.com/z/opinion/5090.html